اقتصاد

تقرير التأمين: عادت الأقساط للنمو وتحسنت الأرباح

مقابل ١٧,٢ مليار ليرة أقساطاً لعام ٢٠١٥ وصلت التعويضات إلى ١٢,٥ مليار ل. س

| محمد راكان مصطفى

تحت استيعاب... صمود... وانطلاقة جديدة بدأت هيئة الإشراف على التأمين تقريرها السنوي لقطاع التأمين لعام ٢٠١٥، وأنه وبالنظر بنظرة مبدئية إلى التقرير السنوي لقطاع التأمين لعام ٢٠١٥، شكلاً ومضموناً، تمنحنا قدراً جيداً من التفاؤل بهذا القطاع وقدرته على تجاوز آثار الأزمة، فالأقساط عادت للنمو، بعد سنوات من التراجع، وكذلك الأرباح الفنية والصافية.

أغلب الشركات وزعت أرباحاً على مساهميها، كما شهدت جميع الشركات حالة جيدة من الاستقرار الإداري في العام الأخير، أغلب الشركات استفادت إيجابياً من إعادة التأمين رغم الظروف الصعبة التي فرضتها العقوبات الاقتصادية في هذا المجال.

والأهم من ذلك فإن مكونات سوق التأمين لم تتغير، واستمر الجميع بالعمل، لا بل تأقلمت مع ظروف الأزمة، واستوعبتها، ثم تعاملت معها بجملة من الحلول والبدائل الممكنة.

ومعظم الشركات حققت تطوراً إيجابياً في مختلف المؤشرات المدروسة، وبنسب متفاوتة، وبالمحصلة فقد نما إجمالي الموجودات في شركات التأمين بشكل ملحوظ وبنسبة ٢٠٪، وكذلك حقوق المساهمين بنسبة ٢٢٪.

كما أن بعض الشركات حققت أرباحها الفنية أو الصافية بالاعتماد على مجال أو باب واحد في العمل وهو ما يشكل خطورة كبيرة على استمرارية هذه الأرباح.

وأنه لا توجد مطارح تأمينية جديدة في شركات التأمين للعام ٢٠١٥ إلا في حدود تكاد لا تذكر، سواء كانت هذه المطارح منتجات تأمينية جديدة أو مناطق جغرافية يمكن التوسع فيها، وبالتالي فقد اعتمدت الشركات سياسة تقتضي الحفاظ على زبائنها الحاليين، والتحفظ في توسيع أعمالها.

وتحت عنوان قطاع التأمين في سوق دمشق للأوراق المالية بين التقرير أن عدد شركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية بلغ ٦ شركات ووفق التقرير السنوي لهيئة الأسواق والأوراق المالية فقد بلغ عدد صفقات قطاع التأمين لعام ٢٠١٥ /١١٩/ صفقة في حين كان عدد الصفقات في عام ٢٠١٤ /٣٣٤/ صفقة وبلغ حجم التداول لعام ٢٠١٥ ص/١,٢٨٥,٤٤٦/ سهم بقيمة /٢٠٢/ مليون ليرة سورية في حين كان حجم التداول في عام ٢٠١٤ /٥,٠٨٢,٧٦٦/ سهم بقيمة /٦٢٦/ مليون ل. س.

أقساط تأمين

بلغ إجمالي أقساط التأمين التي حققتها شركات التأمين في كل فروع التأمين في عام ٢٠١٥ حسب التقرير الذي وصلت إلى «الوطن» نسخة منه مبلغ ١٧,٢ مليار ليرة سورية بارتفاع عن العام السابق بنسبة ١٦,٩٥٪ والذي بلغت أقساطه ١٤,٧ مليار ليرة سورية، على حين بلغت أقساط شركات التأمين الخاصة ٧ مليارات ليرة سورية بنمو عن الفترة نفسها من العام السابق بنسبة ٨,٦١٪ والذي بلغت أقساطه ٦,٥ مليارات ليرة سورية بلغت الحصة السوقية للمؤسسة العامة السورية للتأمين نحو ٥٩٪ بأقساط بلغت (١٠) مليارات ليرة تليها الشركة الوطنية للتأمين ٧,٧٪ بأقساط ١,٣ مليار ليرة، تليها السورية العربية بحصة سوقية ٥,٢٪ وأقساط بلغت ٩٠٠ مليون ليرة سورية، ثم شركة المشرق بحصة سوقية ٤٪ وبأقساط ٦٩٥ مليون، ثم شركة التأمين العربية ٣,٨٪ بأقساط تبلغ ٦٥٨ مليون ل. س، وحققت شركتي آروب ٣,٤٪ بأقساط ٥٨٤ والمتحدة ٣,٢٪ /٥٥٠/ مليون، أما أقل حصة سوقية كانت لشركتي أدير ٢٪ وأقساط ٣٤٣ مليون والإسلامية ١,٦ ٪ أقساط نحو ٢٧٣ مليون ليرة سورية.

أما أعلى نسبة نمو في الأقساط عن العام الماضي كانت لدى الشركة الإسلامية ٣٦٪ تليها شركة العقيلة ٢٦٪ والاتحاد التعاوني ٢٤٪ والمؤسسة العامة السورية للتأمين بـ٢٣٪ وأقل نسبة نمو كانت لدى شركتي آروب ٣٪ والتأمين العربية ٨٪، أما الانخفاض فكان لدى شركتي الثقة بـ٢٤٪ والسورية العربية ٣٪.

و بالنسبة لأقساط التأمين من دون أقساط التأمين الإلزامي على السيارات، فقد حققت المؤسسة العامة السورية للتأمين أعلى حصة سوقية بنسبة ٦٨٪ حيث بلغت أقساطها ٨,٩ مليارات ليرة، وتبقى المؤسسة في المرتبة الأولى حتى لو تم استثناء أقساط التأمين الصحي حيث تبلغ أقساط المؤسسة دون الصحي والإلزامي ٢,٦٦٦ مليار ليرة. وتحل الشركة السورية العربية في المرتبة الثانية دون الإلزامي بنسبة ٦,٨٪ من إجمالي السوق (والتي يشكل تأمين المركبات الإلزامي ١,٣٪ فقط من أعمالها) حيث بلغت أقساطها ٨٨٦ مليون ليرة على حين حلت الشركة الوطنية في المرتبة الثالثة بنسبة ٥٪ من إجمالي أعمال السوق وبأقساط ٧١٣ مليون ليرة (ويشكل تأمين المركبات الإلزامي ٤٦٪ من أعمالها)، تليها شركة العربية بأقساط ٤١٣ والمشرق ٣٨٨ مليون ليرة وآروب ٣٤٣ مليون ليرة.

أما أقل شركتين حصةً فكانتا شركة الثقة ٠,٧٪ بأقساط ٩٢ مليوناً والشركة الإسلامية بحصة ٠,٥٪ بأقساط ٦٢ مليوناً (ويشكل تأمين المركبات الإلزامي نحو ٧٧٪ من أعمال كل منهما).

تعويضات

كما بلغت التعويضات المسددة لعام ٢٠١٥ /١٢,٥/ مليار ل. س موزعة على كل شركات التأمين بزيادة نحو ٩٪ عن إجمالي التعويضات المسددة لعام ٢٠١٤ التي بلغت ١١,٥ مليار ل.س، مقارنة بالعام ٢٠١٤ حيث بلغت نسبة التعويضات المسددة من الأقساط المكتتبة نحو ٧٣٪ على حين كانت نحو ٧٨٪ في العام الماضي في شركات التأمين الخاصة وبلغت التعويضات المسددة لعام ٢٠١٥ /٤,٤/ مليارات ليرة بانخفاض نحو ٢٢٪ عن إجمالي التعويضات المسددة في عام ٢٠١٤ التي بلغت ٥,٧ مليارات ل.س وبلغت نسبة التعويضات المسددة إلى الأقساط المكتتبة نحو ٦٣٪ على حين كانت نحو ٨٩٪ في العام الماضي.

وكان للمؤسسة العامة السورية للتأمين الحصة الأكبر من إجمالي التعويضات المسددة وبلغت نحو ٨ مليارات ليرة وبنسبة ٨٠٪ من أقساطها تليها شركة الثقة بحوالي ٨١٣ مليوناً ونسبتها ٢٠٤٪ من الأقساط والشركة المتحدة نحو ٧٤٨ مليوناً ونسبتها ١٣٦٪ إلى الأقساط.

أما أقل الشركات حصة في التعويضات المسددة كانت شركة أدير بأقل من ١٪ من إجمالي المسدد بالسوق وما قيمته ٩٠ مليوناً ويشمل ٢٦٪ من أقساطها، وأعلى نسبة نمو في التعويضات المسددة كانت لدى الإسلامية ١٠٦٪ تليها العقيلة بنسبة ٨١٪ ثم المؤسسة العامة بزيادة ٤١٪ عن العام الماضي.

أما من ناحية الانخفاض في التعويضات المسددة فكانت السورية العربية الأكثر انخفاضاً بنسبة ٧٧٪ وذلك بسبب سدادها لمبلغ تعويض كبير جداً في العام الماضي (٢٠١٤). يليها في الانخفاض شركة الاتحاد التعاوني بانخفاض ٣٤٪ والمتحدة ١٣٪.

تعويضات الفروع

من ناحية توزع التعويضات المسددة على الفروع فكان للتأمين الصحي الحصة الأكبر من التعويضات بنسبة ٥٨٪ بتعويضات بلغت ٧,٣ مليارات ل.س ما نسبته نحو ٩٨٪ من أقساط فرع التأمين الصحي ونمو عن العام الماضي بنسبة ٧٢٪. وفي المرتبة الثانية حل تأمين السيارات بنوعيه الإلزامي والشامل معاً بنسبة ٢٧٪ بتعويضات بلغت ٣,٤ مليارات ليرة أي ما نسبته نحو ٥٧٪ من إجمالي أقساط السيارات وانخفضت تعويضات السيارات عن العام الماضي بنسبة نحو ١٥٪.

وتشكل تعويضات الحوادث العامة نحو ٨٪ من إجمالي التعويضات بحوالي ٩٩٨ مليون ليرة بنسبة ٩٩٪ إلى أقساطه، وبلغت تعويضات فرع الحريق نحو ٥٨٤ مليون بنسبة نحو ٥٪ من إجمالي التعويضات المسددة وما نسبته ٤١٪ من الأقساط المحققة في هذا الفرع بانخفاض نحو ٧٥٪ عن التعويضات المسددة في العام الماضي. كما انخفضت تعويضات النقل ٢١٪ عن العام الماضي وبلغت نحو ١٥٣ مليوناً ما نسبته نحو ٢٠٪ من الأقساط، وفي شركات التأمين الخاصة بلغت التعويضات المسددة لعام ٢٠١٥ /٤,٤/ مليارات ليرة بانخفاض نحو ٢٢٪ عن إجمالي التعويضات المسددة في عام ٢٠١٤ التي بلغت /٥,٧/ مليارات ل.س وبلغت نسبة التعويضات المسددة إلى الأقساط المكتتبة نحو ٦٣٪ على حين كانت نحو ٨٩٪ في العام الماضي، بلغت نسبة التعويضات المسددة لتأمين الحوادث العامة ٢٠٨٪ من إجمالي الأقساط أما كل من تأمين الحريق والتأمين الصحي فبلغ ٨٦٪ يليه التأمين الهندسي ٧٧٪.

العاملون في التأمين

على حين بلغ عدد العاملين في قطاع التأمين حالياً ٢٨٤٨ شخصاً منتشرين في ١١ محافظة وموزعين بين موظفي شركات تأمين وشركات إدارة نفقات طبية والاتحاد السوري لشركات التأمين وهيئة الإشراف على التأمين إضافة إلى وكلاء ومقدري أضرار بانخفاض نحو ١٠٠ عامل عن العام الماضي.

حيث بلغ عدد العاملين في شركات التأمين السورية وفق البيانات المتوافرة لدى الهيئة لنهاية عام ٢٠١٥ /١٧٠٩/ عمال موزعين على كل شركات التأمين السورية.

وبلغ عدد العاملين في شركات إدارة النفقات الطبية ٤٤٣ عاملاً.

كما بلغ عدد العاملين في الاتحاد السوري لشركات التأمين ٣٢٦ عاملاً موزعين وفق ما يلي: الأمانة العامة والمكتب الموحد ٨٧، المراكز الحدودية ١١، مراكز التأمين الداخلية ٢٢٨.

إضافة إلى ٤٥ في هيئة الإشراف على التأمين كما يوجد في قطاع التأمين السوري حالياً ١٦٣ وكيل تأمين معتمداً من قبل الهيئة منهم ١٣٨ وكيلاً متعاقداً مع شركات التأمين السورية إضافة إلى ١٠٢ خبير تقدير أضرار مرخص من الهيئة.

أما بالنسبة لمقرات شركات التأمين فقد توزعت على أغلب المحافظات السورية إما فروع أو مكاتب أو منافذ إصدار، وكان العدد الإجمالي لمقرات كل الشركات (٨٢) مقراً منها (٦٤) فرعاً و(٥) مكاتب و(١٣) منفذ إصدار مصرفياً في فروع المصارف التي ترتبط مع شركات التأمين باتفاقيات تنظم طريقة الخدمة توزعت الفروع على (١١) محافظة وكان أكبر وجود لها في محافظة دمشق تليها كل من اللاذقية وطرطوس، وبالرغم من ظروف البلاد فقد استمرت شركات التأمين بالترخيص لفروع جديدة، حيث تم الترخيص لثلاثة فروع جديدة لثلاث شركات عام ٢٠١٥ في محافظات حماة والسويداء كما تم الترخيص لافتتاح مكتب واحد.

ربع السلع «مغشوشة»!!

مدير تموين دمشق لـ«الوطن»: ٢٥٪ نسبة الغش في عينات رمضان المسحوبة

| عبد الهادي شباط

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عدي الشبلي لـ«الوطن» أن ٤٥٢٥ تاجراً مخالفاً بدمشق بادروا لتسوية مخالفاتهم منذ بداية العام الحالي وأن إجمالي قيم هذه المخالفات تجاوز ١١٣ مليون ليرة، مبيناً أن تفويض المديرية بتنفيذ الإغلاقات الإدارية دفع بزيادة المبادرة لدى التجار المخالفين لتسوية مخالفاتهم والمصالحة عليها رغم رفع القانون الجديد قيمة التسوية من ١٠ آلاف ليرة إلى ٢٥ ألف ليرة إلا أن التاجر يرى أن حالة إغلاق المحل أو المنشأة إجراء أقسى وأشد لما يفوته عليه من تحقيق أرباح ومبيعات يومية لذلك يفضل المخالف الإسراع بتسوية مخالفته قبل انتهاء الوقت المحدد وتنفيذ حالة الإغلاق الإداري بحق منشأته.

وحول حجم المخالفات خلال شهر رمضان أوضح المدير أنه تم إغلاق ٢٠ محلاً تجارياً منذ بداية شهر رمضان وإحالة ٤ تجار مخالفين موجوداً للقضاء لارتكابهم مخالفات جسيمة مثل التلاعب بالمواصفات والاتجار بالمواد المدعومة من الدولة منها ضبط تهريب ١٢ كيس من الدقيق التمويني في أحد الأفران الخاصة بمنطقة الشيخ محي الدين.

كما بين أن هناك توجيهاً لعناصر حماية المستهلك بالتوسع في سحب العينات من الأسواق خاصة للمواد الغذائية حيث بلغت نسبة المخالفة للعينات التي تم سحبها منذ بداية شهر رمضان وإجراء التحاليل الخاصة بها لمعرفة مدى سلامتها ومطابقتها للمواصفات القياسية السورية بلغ ٢٥٪ حيث تم سحب نحو ٦٩ عينة نحو ربعها مخالف.

بينما بلغت إجمالي الضبوط التي نظمتها دوريات حماية المستهلك منذ بداية رمضان ٥٢٣ ضبطاً في مختلف مناطق وأسواق دمشق معظمها تتصل بالبيع بسعر زائد أو عدم تداول الفواتير النظامية أو عدم الإعلان عن الأسعار وغيرها

وعن مدى استقرار الأسعار بين أن التجار يربطون أسعارهم بأسعار صرف الليرة أمام الدولار وأن الأسواق شهدت شبه استقرار في أسعار العديد من المواد الأساسية بسبب استقرار سعر الصرف نسبياً مبيناً في حال شهدت أسعار الصرف مزيداً من الاستقرار سيؤدي ذلك حكماً لانخفاض الأسعار لأن التاجر الذي مازال يحدد أسعاره بناءً على الارتفاعات التي شهدها سعر صرف الدولار قبل عودته للانخفاض سيضطر للبيع وطرح مواده بالأسعار الرائجة والتكيف مع حركة السوق.

كما أشار الشبلي إلى أن حركة الازدحام التي شهدتها الأسواق مع الأيام الأولى من شهر رمضان بدأت تتراجع وهي حركة طبيعية تترافق مع قدوم رمضان وكل عام حيث يزداد الطلب على المواد الغذائية والخضار مع بداية الشهر ثم تبدأ الحركة بالتراجع مع نهاية الأسبوع الأول من الشهر لتعود وتنشط حركة المشتريات والطلب على الألبسة والأحذية والحلويات في النصف الثاني من الشهر وفي هذا الإطار يسمح للمحال والباعة الاستمرار في البيع حتى فترات السحور من كل يوم، وتقوم المديرية بتوجيه عناصر حماية المستهلك لديها بتنفيذ دوريات على مدار ٢٤ ساعة حيث يتم تسيير دوريات في أوقات مختلفة في الليل خاصة على أسواق ومحال الألبسة وصناعة وتحضير الحلويات وزيادة الرقابة على عمليات تحضير هذه الحلويات والمواد والمكونات المستخدمة في صناعتها وخاصة التلاعب بالمواصفات واستخدام مواد مخالفة ومغشوشة.

تحريك أسعار يساوي ارتفاع الأسعار

الدعم الحكومي مستمر للمشتقات النفطية بهوامش أقل ولجان تدرس تحريك الأسعار

| علي محمود سليمان

أكد وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان عباس أن الدعم الحكومي للمشتقات النفطية مستمر ولم يتوقف، لكنه سيكون بهوامش تتناسب مع المتغيرات، كاشفاً في تصريح خاص لـ«الوطن» عن دراسة عقلنة وترشيد أسعار المشتقات النفطية من عدة لجان مختصة ومنها لجنة رسم السياسات الاقتصادية بما يتناسب مع المتغيرات التي طالت سعر الصرف وارتفاع أسعار النفط عالمياً، إضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل والشحن للمشتقات النفطية بسبب الظروف التي فرضتها الأزمة منذ خمس سنوات وحتى الآن، ما يتطلب تحريك الأسعار بما يتناسب مع الفوارق الكبيرة التي حدثت.

وأوضح العباس أن دعم مادة المازوت وصل إلى ٩٢ ليرة سورية في اللتر الواحد حيث كان يباع بـ١٣٥ ليرة على حين وصلت التكلفة إلى نحو ٢٢٧ ليرة، وعن البنزين فهو مدعوم بحوالى ٧٣ ليرة حيث يباع حالياً بـ١٦٠ ليرة على حين تكلفته وصلت إلى ٢٣٣ ليرة، أما مادة الغاز المنزلي فوصل الدعم فيها إلى ٨٥٣ ليرة سورية، حيث تباع أسطوانة الغاز المنزلي بـ١٨٠٠ ليرة وهي تكلف نحو ٢٦٥٣ ليرة، وهنا تكون التكلفة حسب سعر صرف الدولار الحالي، على حين عندما وصل سعر الصرف إلى أكثر من ٦٠٠ ليرة فقد كانت التكاليف أكثر من ذلك وكان مبلغ الدعم أكبر لكل مادة.

وأشار وزير النفط إلى أن الدعم سيستمر ولكن بهامش يتناسب مع ظروف الأزمة والإمكانات بحيث يتراوح الدعم بين ١٠٪ و٢٥٪ لمادتي المازوت والغاز وبهامش دعم أقل لمادة البنزين، وذلك بما يتناسب مع الفروقات الشاسعة لجهة مادتي البنزين والمازوت، ومن جهة فإن أسعار المحروقات في دول الجوار أعلى من الأسعار المحلية ما يشجع ضعاف النفوس والمهربين على المتاجرة بالمادتين وتهريبهما إلى خارج البلد وهذا الأمر يحتاج إلى معالجة وفق نهج الحكومة لعقلنة الدعم وإعادة دراسة ومواءمة الأسعار.

ولفت العباس إلى أن هناك مفارقة مهمة تتمثل بأن مادة البنزين لم تكن مدعومة قبل الأزمة بل كانت تباع بسعر التكلفة مع هامش للربح وهي نقطة مهمة جداً أن يتم دعم مادة البنزين في ظل ظروف الأزمة.

هذا وقد سرت أخبار عن وجود قرار حكومي برفع أسعار المشتقات النفطية حيث سيتم رفع سعر لتر البنزين إلى ٢٢٥ ليرة والمازوت إلى ١٨٠ ليرة وأسطوانة الغاز إلى ٢٥٠٠ ليرة مع منح تعويض معاشي على راتب الموظف ٧٥٠٠ ليرة.

وفي سياق آخر صرح وزير النفط والثروة المعدنية سليمان العباس عن تعرض خط الغاز العربي ٣٦ لعدد من الأعمال التخريبية قامت بها العصابات الإرهابية المسلحة في اليومين الماضيين كان آخرها تفجيره أمس في منطقة شرق جيرود – الناصرية.

> وزير النفط لـ«الوطن»: استهداف خط الغاز العربي وخسارة ٢,٥ مليون م٣

حيث أقدمت العصابات الإرهابية المسلحة على فتح أحد الصمامات على الخط من الساعة الثامنة مساء يوم الإثنين ٢٠١٦/٦/١٣ حتى التاسعة من صباح الثلاثاء ٢٠١٦/٦/١٤ الأمر الذي استدعى عزل الصمام واستئناف الضخ من الفنيين، ثم تكرر العمل التخريبي نفسه نحو الساعة الخامسة من مساء الثلاثاء، وفي تمام الساعة الخامسة والربع من صباح الأربعاء ٢٠١٦/٦/١٥ تم تكرار الاعتداء بتفجير الخط ما أدى إلى خسارة كميات كبيرة من الغاز.

وأوضح العباس في تصريحه لـ«الوطن» أن هذا العمل التخريبي من العصابات الإرهابية المسلحة قد أدى إلى توقف ضخ الغاز إلى محطتي الناصرية ودير علي وتوقفهما عن العمل، وهدر كميات كبيرة من الغاز عبر فتح الصمام على الهواء مرتين حيث قدرت كمية الغاز المهدور بحوالى ٢,٥ مليون م٣.

وقد تم اتخاذ الإجراءات وعزل الخط وتحويل كميات الغاز التي كانت تمر عبر الخط إلى محطتي جندر وبانياس بالتنسيق مع وزارة الكهرباء لاستخدام كميات الغاز في محطات أخرى ريثما يتم التمكن من دخول المنطقة التي تعرضت للتخريب والتفجير وإصلاح الأعطال الناتجة عن التفجير، حيث يسعى المعنيون في الشركة السورية للغاز للوصول إلى مكان الاستهداف والمباشرة ببدء أعمال الصيانة والإصلاح في أسرع وقت ممكن.

السواح: خلال أيام سيتم الرد على قرار وزير الزراعة اللبناني

| الوطن

وجه اتحاد المصدرين كتاباً إلى رئيس مجلس الوزراء طالب بموجبه أن تقوم الحكومة بدعم قرار مصرف سورية المركزي بإعفاء المصدرين وإتاحة المجال لإمكانية إلغاء قرار إعادة تعهدات التصدير بشكل كامل.

وبين الكتاب الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن السبب وراء طلب الاتحاد هو وجود خلل من بعض المصدرين بتسديد حوالاتهم من الداخل، وانه قد تم إعلام مصرف سورية المركزي بذلك، وأن قرار الاعفاء سمح للمصدرين تجاوز خسائرهم وأصبح من الممكن قيامهم بتصدير مواد كانوا يحجمون عن تصديرها خشية ما سوف يترتب عليها من خسائر.

ونوه الكتاب إلى أن قرار مصرف سورية المركزي بتمديد القرار رقم ٦٧٩ الخاص بإعفاء المصدرين من تعهدات التصدير والسعر الجديد للحوالات أثبت أنه صائب، حيث إن حركة الصادرات السورية نشطت بشكل لافت بعد إعفائها من خسارة القطع، كما أصبح لدى المصدرين دافع أكبر للتصدير ولإعادة الحوالات بشكل كامل من رأس مالهم العامل علماً أنهم سابقاً كانوا يقومون بإعادة الحوالات عن طريق السوق السوداء تجنباً للخسارة التي يتحملونها، أما اليوم فقد أصبح بإمكانهم إعادة حوالاتهم من مصرف سورية المركزي بشكل مباشر نتيجة تحسن سعر الصرف بشكل ملحوظ ومع أرباح، ومن الممكن لحظ ذلك من الحوالات الموجودة لدى البنوك وشركات الصرافة.

وعن سبب قيام بعض المصدرين بتسديد حوالاتهم من الداخل بين رئيس اتحاد المصدرين السوري محمد السواح في تصريح لـ«الوطن» أن هذا الموضوع يعود لعدة عوامل تتحكم بعملة التصدير، أحدها أن يتم التصدير بناء على تحويل مسبق لثمن البضاعة من قبل التاجر المستورد، فيتم شراء البضاعة المطلوبة من المبلغ المحول وشحنها، وأكد السواح أن ما جاء في الكتاب الموجه إلى رئيس الحكومة يعتبر الحل الأفضل لدعم العملية التصديرية ودعم المصدرين من خلال إلغاء قرار إعادة تعهدات التصدير بشكل كامل.

من جهة أخرى اعتبر السواح قرار وزير الزراعة اللبناني أكرم شهيب بمنع استيراد المنتجات الزراعية من سورية حتى بداية شباط من عام ٢٠١٧ قراراً تعسفياً لم تسبقه أي مهلة أو إنذار حتى يتسنى للمصدرين تلافي أي ملاحظات من الممكن وجودها من قبل الجانب اللبناني، وأن هذا القرار سوف يؤسس لقرارات سوف يتم اتخاذها في الأيام القادمة من الجانب السوري.